# العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي في محافظة النجف الاشرف

Human factors affecting agricultural production in the province of Najaf

**ناديه رحمن محمد الخاقاني**

**الاستاذ الدكتور**
**نسرين عواد عبدون الجصاني**

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**نهاد حبيب مطلك الازيرجاوي**

Nadia Rahman Mohammed al-Khaqani

Prof. Dr.
Nisreen Awad Abdoun Aljasani

assist. Prof. Dr.
Nihad Habib Mutlak Alazerjaw

**المستخلص:**

تعاني منطقة الدراسة من مشاكل كبيرة لاسيما تلك المتعلقة بالنشاط الزراعي، كون الأخير يفتقر للخطط والاستراتيجيات الحكومية والمؤسساتية وحتى الفردية، أيّ أن النشاط الزراعي في منطقة الدراسة هو عائد لنشاط العائلة والفرد، بعيداً عن هدفه الأكبر وهو سد احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه للخارج، كذلك أن معظم العوامل الاقتصادية كالتسويق والنقل هي عمليات تكاد تكون مفقودة في معظم نواحي وأقضية النجف الأشرف، وبالتالي غالباً ما يتم فقدان الكثير من المنتوجات والمحاصيل الزراعية، بسبب عدم توفر أساسيات النقل والتسويق، أيضاً أن العاملين في النشاط الزراعي في منطقة الدراسة لا تزيد نسبتهم عن (١%) من مجموعة اعداد السكان في المحافظة، وهذا يعني أن منطقة الدراسة على الرغم من امتلاكها للأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية السطحية، هي منطقة ذات نشاط حضري وليس ذات نشاط زراعي، أي أن النشاطات اليومية هي نشاطات مهن وليست زراعة.

Abstract

The study area suffers from major problems, especially those related to agricultural activity, since the latter lacks governmental, institutional and even individual plans and strategies, that is, the agricultural activity in the study area is due to the activity of the family and the individual, away from its larger goal which is to meet the needs of the local market and export its surplus abroad, as well That most economic factors such as marketing and transport are almost lost operations in most aspects and districts of Najaf, and therefore often many products and agricultural crops are lost, due to the lack of essentials of transportation and marketing, also that workers in agricultural activity In the study area, their percentage does not exceed (1%) of the total population in the governorate. This means that the study area, despite its possession of fertile agricultural lands and surface water resources, is an area with urban activity and not with agricultural activity, that is, daily activities are Occupation activities, not agriculture.

**أولاً: المقدمة:**

تؤثر العوامل البشرية بشكل كبير في الإنتاج الزراعي، فالإنسان هو المنتج وهو المستهلك وهو الموزع ايضا، وبالتالي فأنه المحرك الفعال لكل العمليات في القطاع الزراعي، ولما كانت حاجات الانسان متغيرة ومتماشية مع الظروف التي يمر بها، لذلك كانت العوامل البشرية متغيرة باستمرار ومؤثرة ومتأثره، لكن هذه العوامل تؤثر في حدود الظروف البشرية وطبيعة الموارد المتاحة، وتتمثل هذه العوامل البشرية في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعوامل الحياتية.

**ثانياً: مشكلة البحث:**

١ـ ماهي العوامل البشرية المؤثرة في القطاع الزراعي ومنتوجاتهِ في محافظة النجف الأشرف؟

٢ـ هل هنالك تفاوتاً بالتأثير بين العوامل البشرية المؤثرة بعملية الإنتاج الزراعي؟

**ثالثاً: فرضية البحث:**

١ـ هنالك الكثير من العوامل والعمليات البشرية المؤثرة بمنظومة القطاع الزراعي ومنتوجاتهِ، تتمثل بالعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية وأخيراً العوامل السياسية، وتحت كل مفردة من هذه العوامل

تنطوي مجموعة من العوامل الفرعية المؤثرة بعملية الإنتاج الزراعي، والاستغلال الأمثل للعوامل الطبيعة المتاحة في النشاط الزراعي.

٢ـ لا يمكن فصل عامل عن عامل آخر في عملية التأثير بالنشاط الزراعي، لأن الأخير يتكون من مجموعة من النشاطات والفعاليات، مرتبطة مع بعضها البعض، وهذا الارتباط الوثيق بين المتغيرات الثلاث من العوامل، يجعل من النشاط الزراعي فعّالاً.

**رابعاً: هدف البحث:**

هنالك مجموعة اهداف للدراسة أبرزها:

١ـ معرفة العوامل البشرية التي تؤثر بشكل عام على الفعاليات الزراعية ومنطقة الدراسة من ضمنها.

٢ـ تشخيص نقاط القوة والضعف والعوامل والعمليات الزراعية.

**خامساً: حدود منطقة الدراسة:**

تتمثل منطقة الدراسة بمحافظة النجف الاشرف بكامل وحداتها الإدارية وأقضيتها ونواحيها والقرى التابعة لها. وتقع منطقة الدراسة في الجزء الجنوبي الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٥٠ ° ٢٩ ـ ١٥َ ٣٢ °) شمالاً وبين خطي طول (٤٢ ° ٥٠ _ ٤٤ ٤٤ °)، وتبلغ المساحة الاجمالية للمحافظة (٢٨,٨٢٤) ألف كم$^{٢}$ أي ما يعادل حوالي (٦,٦ %) من مساحة العراق الكلية، أنظر (الخريطة ـ١).

**سادساً: الكلمات المفتاحية:**

١ـ الاقتصاد ٢ـ الاجتماع، .٣ـ السياسة

**خريطة (١) الحدود الإدارية لمحافظة النجف الأشرف**

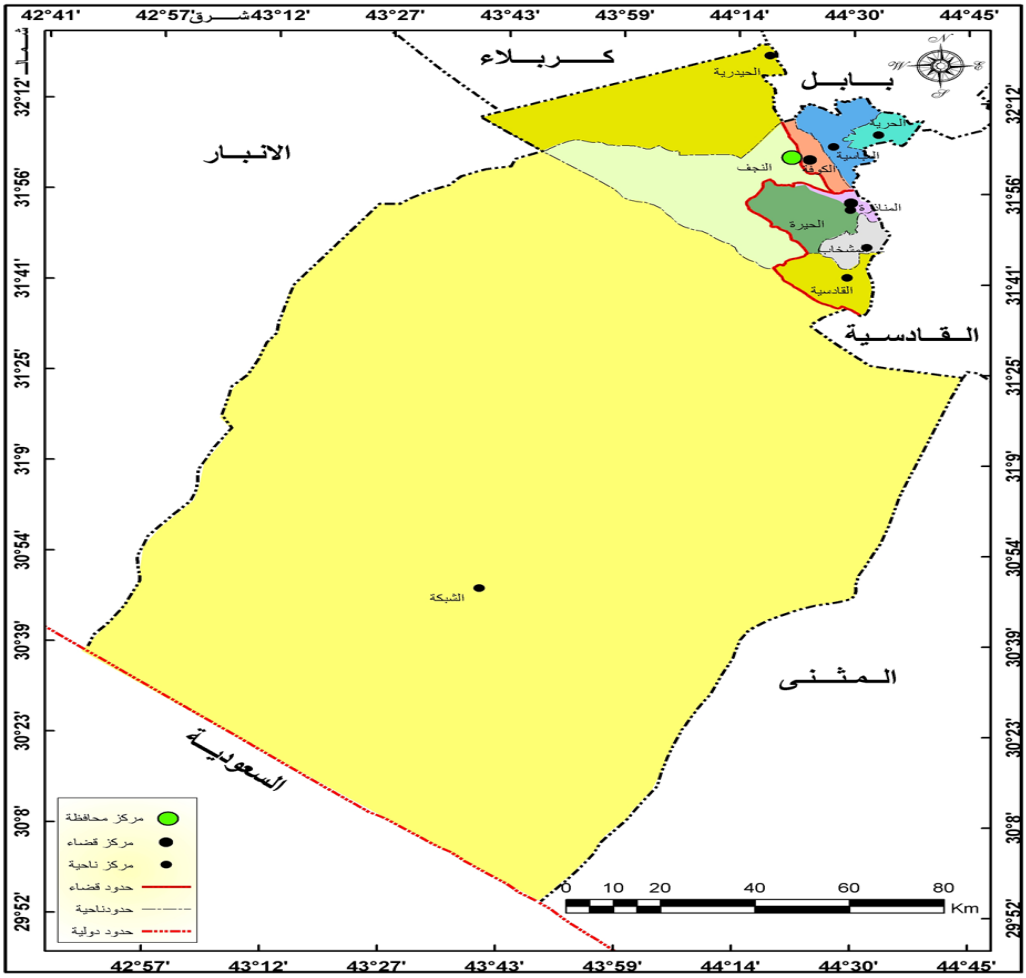


**المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على مديرية الموارد المائية، خريطة النجف الادارية الإدارية، ٢٠١٠، بالاعتماد على برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS**

ويمكن توضيح العوامل البشرية المؤثرة في النشاط الزراعي في محافظة الأشرف على النحو الآتي وهي:

## تمهيد

تؤثر العوامل البشرية بشكل كبير في الإنتاج الزراعي، فالإنسان هو المنتج وهو المستهلك وهو الموزع ايضا، وبالتالي فأنه المحرك الفعال لكل العمليات في القطاع الزراعي، ولما كانت حاجات الانسان متغيرة ومتماشية مع الظروف التي يمر بها، لذلك كانت العوامل البشرية متغيرة باستمرار ومؤثرة ومتأثره، لكن هذه العوامل تؤثر في حدود الظروف البشرية وطبيعة الموارد المتاحة، وتتمثل هذه العوامل البشرية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يتَّم تناوله بالتفصيل بالدراسة وكما يلي:

## أولاً: العوامل الاقتصادية

إنَّ من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي هي الايدي العاملة، رأس المال، التسويق والنقل والمكائن وغيرها، أذ إنَّ هنالك علاقة بين نوع الإنتاج الزراعي وبين طبيعة الايدي العاملة رغم دخول الماكنة المجال الزراعي، وللعوامل الأقتصادية تأثير كبير في الإنتاج الزراعي، أذ تتطلب الزراعة أستعمال معظم العمليات الزراعية ابتداءً من الحراثة الى بذر البذور وجني المحصول فضلا عن أستعمال التكنولوجيا في مشاريع الري والخزن وبناء السدود التي تطلبها معظم العمليات الزراعية، ومن ثم يأتي دور كلاً من النقل والتسويق اللذان لا يقلان تأثيراً من العوامل الاقتصادية الأخرى، أذ يبرز دورهم بشكل واضح في تحديد الإنتاج الزراعي، فهناك مجموعة من المحاصيل تتطلب اسواق قريبة بسبب تلفها مثل زراعة الخضراوات وكذلك منتجات الالبان ومحاصيل زراعية أخرى لا تحتاج الى أسواق قريبة لنقل منتجاتها، اذ يمكن نقلها الى أماكن بعيدة كالفواكه والمحاصيل الحقلية وغيرها، ويمكن بيان تأثير العوامل الاقتصادية في الإنتاج في النحو الآتي:

١- **الايدي العاملة:** تحدد الايدي العاملة نوعية المحاصيل الزراعية، إذ إنها تمثل العامل الأساسي في قيام النشاط الزراعي كما تحدد كثافة العمل بالنسبة لوحدة المساحة في منطقة النمط الزراعي السائد ونوعية المحاصيل الزراعية المنتجة فيها[١]، وتعد العمالة الزراعية اللازمة لأي محصول زراعي من الأمور التي يصعب على الباحثين تحديدها لارتباطها بالعديد من المتغيرات سواء ما يتعلق منها بالبيئة وما تقدمه من إمكانات متاحة أو ما يتعلق منها بالسكان وتباينهم الحضاري واختلاف قدراتهم الفنية وكفاءتهم الإنتاجية ودرجة استخدامهم للتكنلوجيا في إنجاز العمليات الزراعية، فضلا عن ذلك تختلف المحاصيل الزراعية عن بعضها في حاجتها الى العمل من حيث الكمية والنوعية، إذ يستلزم مجموعة من المحاصيل الكثير من الخبرة الزراعية (المؤسساتية او البحثية او الخبرة الفلاحية) في إدارة العمليات الخاصة بالإنتاج الزراعي وفي حالة حدوث نقص في الايدي العاملة يتَّم إحلال الخبرات في إنجاز عدد من العمليات المتعلقة بنتاجها، ولذلك نجد ان الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة تمتاز بقلة الايدي العاملة بالنسبة الى مساحة الأراضي الزراعية المتوفرة فيها كذلك قلة الاعتماد على الآلات الزراعية وبذلك تسود فيها الزراعة بنمط معين من زراعة المحاصيل بمعنى سيادة محاصيل الحبوب على حساب محاصيل استراتيجية أخرى، وتحدد القوى العاملة طبيعة الزراعة فتحتاج عدد من المحاصيل إلى الأيدي العاملة المتخصصة التي تحدد العلاقة الوثيقة بين التربة والفصول المناخية الزراعية والمحاصيل وتطبق الأساليب الزراعية الخاصة بالزراعة والإنتاج.

تشير الاحصائيات الخاصة بأعداد السكان في منطقة الدراسة، بأن الايدي العاملة في المجال الزراعي لازالت تشكل نسبة قليلة جداً، أذ أنها لا تتجاوز (٠،٠١ %)، من مجموع السكان في منطقة الدراسة، أذ بلغ عدد سكان محافظة النجف الاشرف في عام (٢٠١٧) بحدود (١,٥٠٠٥٢٢ نسمة)، (الجدول – ١) والشكل (١) متوزعة هذه الاعداد بين المناطق الحضرية والريفية، أذ بلغ أعداد السكان الحضر بحدود (١٠٧٢٦٩٩ نسمة)، أما سكان الأرياف فقد بلغ عددهم حوالي (٤٢٧٨٢٣ نسمة)، وقد كانت أكثر المناطق تركيزاً للسكان الحضر في منطقة قضاء النجف والذي بلغ عددهم (٧٨١٩٣٢ نسمة)، في حين كان قضاء المشخاب أقل المناطق تركيزاً للسكان الحضر أذ بلغ عددهم (٣٧٧٧٧ نسمة)، أما أكثر المناطق تركيزاً بسكان الريف هو قضاء الكوفة أذ بلغ عددهم (١٧٢٥٤١ ألف نسمة)، بينما سجلت منطقة قضاء النجف أقل المناطق في منطقة الدراسة تركيزاً بأعداد سكان الريف، بواقع (٦٥٦٦٧ نسمة).

**جدول (١) التوزيع العددي (نسمة) لسكان محافظة النجف الاشرف حسب الوحدات الادارية والبيئة والنوع لعام ٢٠١٧**

| الوحدة الادارية | حضر | | | ريف | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع |
| مركز النجف | ٣٨٠٤٢٢ | ٣٨٢٢٩١ | ٧٦٢٧١٣ | ١٤٤٧٦ | ١٤٠٢٨ | ٢٨٥٠٤ | ٣٩٤٨٩٨ | ٣٩٦٣١٩ | ٧٩١٢١٧ |
| الحيدرية | ٩٣٤٩ | ٩٣٩٥ | ١٨٧٤٤ | ١٨٨٧٤ | ١٨٢٨٩ | ٣٧١٦٣ | ٢٨٢٢٣ | ٢٧٦٨٤ | ٥٥٩٠٧ |
| الشبكة | ٢٣٧ | ٢٣٨ | ٤٧٥ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢٣٧ | ٢٣٨ | ٤٧٥ |
| مجموع القضاء | ٣٩٠٠٠٨ | ٣٩١٩٢٤ | ٧٨١٩٣٢ | ٣٣٣٥٠ | ٣٢٣١٧ | ٦٥٦٦٧ | ٤٢٣٣٥٨ | ٤٢٤٢٤١ | ٨٤٧٥٩٩ |
| مركز قضاء الكوفة | ٨٧٢٠٩ | ٨٧٦٣٨ | ١٧٤٨٤٧ | ٣٦٤٩٩ | ٣٥٣٦٩ | ٧١٨٦٨ | ١٢٣٧٠٨ | ١٢٣٠٠٧ | ٢٤٦٧١٥ |
| العباسية | ٧٢٦١ | ٧٢٩٦ | ١٤٥٥٧ | ٤١٢٠٨ | ٣٩٩٣٢ | ٨١١٤٠ | ٤٨٤٦٩ | ٤٧٢٢٨ | ٩٥٦٩٧ |
| الحرية | ٦٢٨٩ | ٦٣٢٠ | ١٢٦٠٩ | ٩٩٢٠ | ٩٦١٣ | ١٩٥٣٣ | ١٦٢٠٩ | ١٥٩٣٣ | ٣٢١٤٢ |
| مجموع القضاء | ١٠٠٧٥٩ | ١٠١٢٥٤ | ٢٠٢٠١٣ | ٨٧٦٢٧ | ٨٤٩١٤ | ١٧٢٥٤١ | ١٨٨٣٨٦ | ١٨٦١٦٨ | ٣٧٤٥٥٤ |
| المناذرة | ١٦١٥٠ | ١٦٢٢٩ | ٣٢٣٧٩ | ٣١٧٢٦ | ٣٠٧٤٤ | ٦٢٤٧٠ | ٤٧٨٧٦ | ٤٦٩٧٣ | ٩٤٨٤٩ |
| الحيرة | ٩٢٧٦ | ٩٣٢٢ | ١٨٥٩٨ | ١١٣٠٦ | ١٠٩٥٦ | ٢٢٢٦٢ | ٢٠٥٨٢ | ٢٠٢٧٨ | ٤٠٨٦٠ |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجمـــوع القضاء | ٢٥٤٢٦ | ٢٥٥٥١ | ٥٠٩٧٧ | ٤٣٠٢٣ | ٤١٧٠٠ | ٨٤٧٣٢ | ٦٨٤٥٨ | ٦٧٢٥١ | ١٣٥٧٠٩ |
| المشخاب | ١٥٦٠٧ | ١٥٦٨٤ | ٣١٢٩١ | ٣٢٣٦٨ | ٣١٣٦٦ | ٦٣٧٣٤ | ٤٧٩٧٥ | ٤٧٠٥٠ | ٩٥٠٢٥ |
| القادسية | ٣٢٣٥ | ٣٢٥١ | ٦٤٨٦ | ٢٠٨٩٨ | ٢٠٢٥١ | ٤١١٤٩ | ٢٤١٣٣ | ٢٣٥٠٢ | ٤٧٦٣٥ |
| مجمـــوع القضاء | ١٨٨٤٢ | ١٨٩٣٥ | ٣٧٧٧٧ | ٥٣٢٦٦ | ٥١٦١٧ | ١٠٤٨٨٣ | ٧٢١٠٨ | ٧٠٥٥٢ | ١٤٢٦٦٠ |
| المجمـوع الكلـــي المحافظة | ٥٣٥٠٣٥ | ٥٣٧٦٦٤ | ١,٠٧٢٦٩٩ | ٢١٧٢٧٥ | ٢١٠٥٤٨ | ٤٢٧٨٢٣ | ٧٥٢٣١٠ | ٧٤٨٢١٢ | ١,٥٠٠٥٢٢ |

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة،٢٠١٧.

شكل (١) التوزيع العددي(بالألف) (نسمة) لسكان محافظة النجف الاشرف للعام ٢٠١٧م

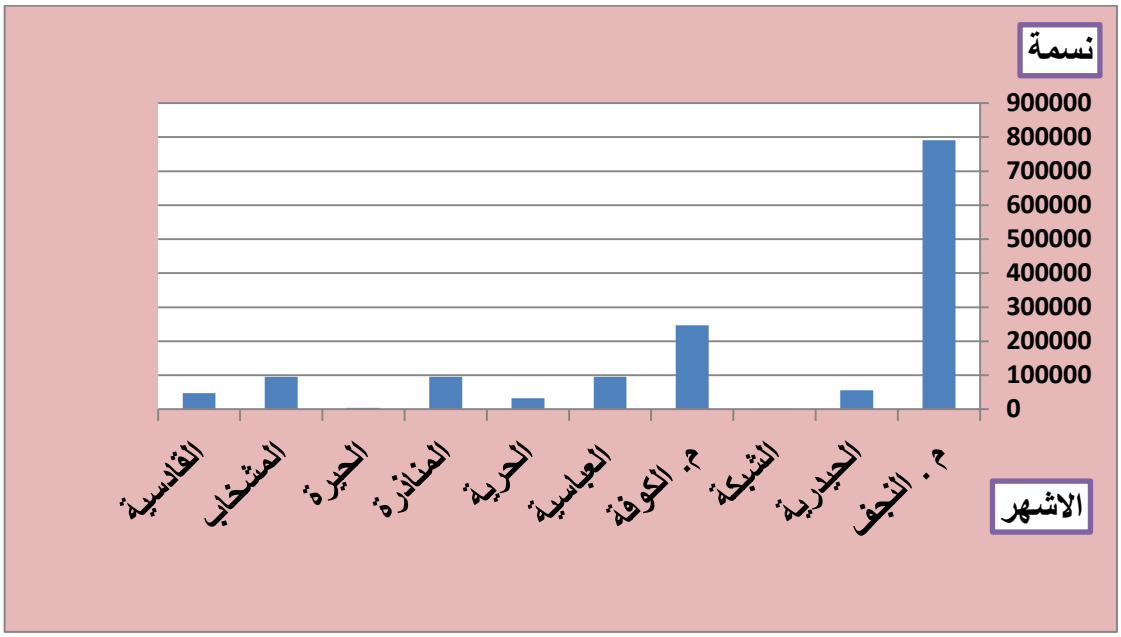


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١٢)

أما أعداد المزارعين في منطقة الدراسة فقد تباينت بين قضاء وآخر ومنطقة وأخرى، إذ بلغ إجمالي أعداد العاملين في المجال الزراعي بحدود (٨٨٥٩ مزارع)، (الجدول – ٢)، والشكل (٢) وقد سجلت منطقة العباسية العدد الأكبر من أعداد المزارعين أذ بلغ عددهم (٢١٥٥ مزارع)، في حين جاءت منطقة القادسية في المرتبة الثانية بعدد المزارعين بواقع (١٦٩٦ مزارع)، في حين سجلت منطقة الكوفة المرتبة الثالثة

بأعداد المزارعين بمجموع بلغ (١٣٧٩ مزارع)، ومنطقة المشخاب جاءت في المرتبة الرابعة بعدد بلغ (١١٥١ مزارع)، واحتلت منطقة الحيرة المرتبة الخامسة أذ بلغ عدد مزارعيها بحدود (٩٦٣ مزارع)، ثم جاءت منطقة المناذرة في المرتبة السادسة أذ بلغ عددهم (٦٤٤ مزارع)، بعدها منطقة الحرية في المرتبة السادسة بحدود (٣٨٢ مزارع)، وفي المرتبة الثامنة جاءت منطقة الحيدرية بحدود (٣٢٥ مزارع)، واخيراً وفي المرتبة الأخيرة جاءت منطقة مركز النجف، بحدود (١٦٤ مزارع).

وان هذا التناقص في أعداد المزارعين في منطقة الدراسة مع قلة استخدام التكنلوجيا الحديثة في النشاط الزراعي قد انعكس وبشكل كبير في سيادة نوع معين من المحاصيل، أي التركيز على زراعة محصول دون اخر وبما يتناسب مع قدرات وامكانيات وإرادة المزارع، وعليه يمكن سيادة نوع واحد من المحاصيل في منطقة معينة دون غيره بالرغم من توفر المتطلبات المناخية والارضية لزراعة أنواع أخرى من المحاصيل تفتقر اليها منطقة الدراسة.

**جدول (٢) اعداد المزارعين (مزارع) في محافظة النجف الاشرف للعام ٢٠١٧م**

| الشعبة الزراعية | مركز النجف | الحيدرية | الكوفة | العباسية | الحرية | المناذرة | الحيرة | المشخاب | القادسية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة ٢٠١٧ | 164 | 325 | 1379 | 2155 | 382 | 644 | 963 | 1151 | 1696 | 8859 |

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية زراعة النجف الاشرف، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩

**شكل (٢) اعداد المزارعين (مزارع) في محافظة النجف الاشرف للعام ٢٠١٧م**

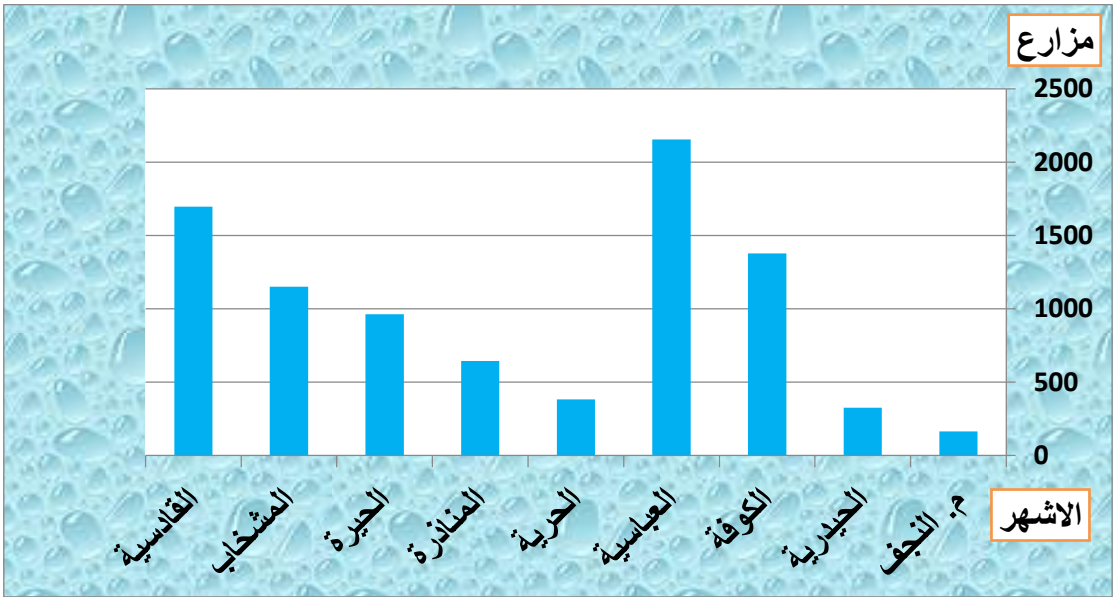


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١٣)

**٢ــ الآلات والمكائن:** تختلف المعدّات الزراعية الحديثة عن القديمة، إذ تتميّز هذه المعدات بالقدرة على الإنجاز خلال وقت قصير وبفعالية كبيرة، ولم تكن هاتان الميزتان موجودتين في المعدات القديمة على الرغم من فعاليتها، وغالباً ما تؤدي المكننة دوراً هاماً في العمليات الزراعية كونها تعد البديل الناجح الذي من الممكن الاعتماد عليه في الإنتاج الزراعي، لاسيما بعد أنَّ اصبحت الآلات والمكائن تقوم بعمل الإنسان بل أكثر كماً ونوعاً وبصورة عامة يفتقر العراق ومنطقة الدراسة للاستعمال الأمثل لهذه المكائن [٢]، وهذا يعود إلى محدودية الإمكانات المادية المتوفرة عند المزارع والتي يحتاجها لجلب المكننة في الزراعة والإنتاج مقترن ذلك بقلة الدعم الحكومي للفلاح في تنشط قطاعهِ الزراعي، أي لم تستورد أو تستخدم هذه الآلات والمكائن للقيام بالعمل في القطاعات الإنتاجية في صناعة الزراعة وهذا على العكس تماماً من الدول المتقدمة التي تستعمل المكننة بكثافة عالية؛ وذلك لغرض زيادة الإنتاج وتقليل أو تعويض الاعتماد على الايدي العاملة أذ تفتقر منطقة الدراسة لاستخدام المكننة الزراعية إذ يتم استعمالها على نطاق ضيق جدا وبالأخص في المناطق الزراعية ( النموذجية) التي بدأ العمل بها عام (٢٠١٤) في منطقة بحر النجف، اما الاقضية والنواحي التابعة لمنطقة الدراسة فهي تعاني من نقص شديد في استخدام الآلات والمكائن واما المستخدمة منها فهي قديمة وتعود الى خمسينيات القرن العشرين، منذ الإصلاح الزراعي الذي اتبع في ذلك الوقت وفي حالة استخدام المكننة الحديثة بالشكل الذي يتم استخدامه في البلدان المتقدمة والمتطورة فأن هذا سيخلق وضع جديد في النشاط الزراعي في منطقة الدراسة، والتي تتوفر فيها الكثير من الإمكانيات الطبيعية والبشرية، والتي تتطلب استخدام التكنلوجيا وعلى نطاق واسع فيها.

**٣ــ رأس المال:** أنَّ رأس المال وسيلة هامة لتحقيق الإنتاج، فالزراعة لا تتحقق الا إذا توافرت الآلات والمعدات والاسمدة التي تحتاج الى رؤوس الأموال سواء أكانت عن طريق الشركات أو الافراد، فالفلاح صاحب رأس المال الصغير لا يمكنه استصلاح الأراضي وتوفير المبيدات والاسمدة وأستعمال الآلات، أي إن في غياب رأس المال تصبح زراعة الفلاح معاشية بهدف الاكتفاء الذاتي. ولذلك تقوم الحكومات في كثير من الدول بتوفير القروض والمساعدات الفنية والإرشاد الزراعي في سبيل تمكين الفلاح من تدبير متطلبات الزراعة حتى يتمكن من زيادة انتاجه، ولذا فقد كان لعدم توافر رأس المال سبباً في تأخير تنفيذ مشاريع استزراع مساحات واسعة من الأراضي العراقية ومنطقة الدراسة جزءاً منها لفترة طويلة رغم أهميته للزراعة، كذلك يقف عدم توفر رأس المال عائقا امام استصلاح المساحات الكبيرة في منطقة الهضبة الغربية من منطقة الدراسة والاستفادة منها في توسيع الرقعة الزراعية، وبفضل قيام الحكومة المحلية في منطقة الدراسة بأنشاء مزارع نموذجية امكن ذلك من زيادة الرقعة الزراعية على الرغم من

محدوديتها اذ اتبعت سياسة زراعية معينة منها تهيئة الأرض الصحراوية وإيصال المياه الصالحة وبناء الخزانات لديمومة خزن المياه وهذا من شأنه زيادة الإنتاج الزراعي، فمشاريع الري والصرف جميعها تتوقف على مدى توافر رأس المال لتنفيذ هذه المشاريع التي من شأنها زيادة الرقعة الزراعية وانتاجية الأرض في منطقة الدراسة.

يؤثر رأس المال بشكل كبير في الإنتاج الزراعي، أذ تتطلب الزراعة أموالاً كثيرة تستثمر في شراء المكننة والاسمدة الكيميائية والبذور المحسنة واستئجار الأراضي غير المستخدمة في الزراعة، وهذه جميعها تحتاج توفير رأس المال، وهذا يدلل على أنَّ الزراعة الحديثة تعتمد وتقوم على رأس المال اعتماداً يفوق تلك الأموال المستعملة في الزراعة القديمة، أذ كانت الأخيرة تستند على أساس الإنتاج الذاتي والذي يتطلب مقداراً قليلاً من المال، وهذا يعكس دور رأس المال المستخدم في العملية الزراعية فعندما يتَّم إحصاء قيمة الأسمدة العضوية والكيميائية والآلات والمكائن والمبيدات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، يظهر حجم رأس المال المستخدم فيهِ، وإذا ما تَّم إضافة ما يصرف على إنشاء المبازل ووسائل الري وغيرها، يتبين ضخامة الأموال التي تحتاجها الزراعة في حالة أُريد النجاح لها [٣]. وتمتاز منطقة الدراسة بان من يمارس النشاط الزراعي يفتقر لرأس المال كون هذا النشاط في مفهوم الكثير يتطلب الجهد دون المال، وعليه نلاحظ ان اغلب المزارعين في هذه المناطق هم من ذوي الدخل المحدود، كذلك نجد ان الزراعة في هذه المناطق لا تعتمد على الزراعة الواسعة او المختلطة، بسبب ان هذين النشاطين بحاجة لرؤوس أموال كبيرة جدا، لذا اكتفى المزارعين في هذه المناطق بزراعة محاصيل زراعية تناسب امكانياتهم المادية البسيطة.

**٤ـ النقل:** للطرق ووسائل النقل أهمية فاعلة في التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهور مناطق الإنتاج الزراعي، والمعلوم إن وسائل النقل الحديثة من المقومات الأساسية للعملية الزراعية، ويعد النقل بأشكالهِ المختلفة عاملا هاماً في زيادة الإنتاج، فهي التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وتحتاج المحاصيل الزراعية سريعة التلف الى وسائل النقل السريعة لنقلها الى الأسواق، والى توافر التجهيزات الخاصة لمجموعة من السلع من تعليب وتبريد وتجميد، ولولا توافر هذه الوسائل لما امكن انتاج الكميات من الفاكهة والخضر والزهور في بعض المناطق الصالحة لها ويعد النقل من العوامل ذات الأهمية الكبيرة والمؤثرة في العملية الإنتاجية بصورة عامة، أذ أنَّ نقل السلع والبضائع الزراعية من مكان إلى آخر من مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما يعد النقل الوسيلة التي يتم بواسطتها توفير الخدمات الضرورية لإنتاج المحاصيل الزراعية وإيصال تلك المنتجات إلى مستهلكيها والأسواق التي تطلبها، وتتضح آثار النقل في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فهو ينهض بدور مهم في استثمار الأرض وتوزيع

السكان وتوفير العمل وتحقيق رغبة كل من المنتج والمستهلك، وبدون النقل تتعرقل عملية تبادل المنتجات الزراعية وتقتصر عملية استهلاكها على مناطق إنتاجها، ولذلك يعد النقل من العوامل المهمة في اتساع حجم الأسواق التي تصرف المنتجات الزراعية في إيجاد أسواق جديدة مما يشجع على التوسع في زراعة المحاصيل وتعدد المنتجات الزراعية، ويظهر تأثير النقل في الإنتاج الزراعي في اتجاهات وهي [٤]:

أـ ما يتعلق بوسائل النقل من حيث نوعية تلك الوسائل ودرجة توفرها وتكاليف النقل فيها.

ب ـ ومنها ما يتعلق بالمنتجات الزراعية ذاتها من حيث حجم تلك المنتجات وكمية الإنتاج ودرجة مقامتها للتلف وقابليتها على تحمل النقل أو الخزن وغيرها. اعتمادا على ذلك يسهم النقل في تحديد مناطق وجود بعض المحاصيل الزراعية كالخضروات والمحاصيل التي تمتاز منتجاتها بسرعة التلف، أذ يتركز إنتاجها في المناطق القريبة من الأسواق في حين تتركز زراعة المحاصيل التي تتحمل منتجاتها النقل في المناطق البعيدة عن الأسواق [٥]، ونتيجة لأهمية النقل هذه فقد ظهرت بعض الدراسات والنظريات التي تؤكد على أنَّ النقل يمثل العامل المسؤول عن تواجد المحاصيل الزراعية وتحديد أماكن زراعتها في منطقة ما، ولما كانت عملية النقل الذي من خلالهِ تجرى آلية نقل المنتجات الزراعية تستغرق وقتاً طويلاً، كانت تنتج بكميات قليلة كما أنَّها تستهلك محلياً لكنَّ ونتيجة لظهور التحديثات في وسائل النقل وتطورها فقد أثر ذلك بشكل واضح في زيادة الإنتاج وسرعة نقلهِ، لاسيما بعد أنَّ تطورت وسائل الحفظ باستعمال وسائل التجميد والتبريد وبالتالي أصبح الإنتاج الزراعي ينقل من مناطق نائية من منطقة الدراسة إلى مناطق يزداد فيها الطلب. وتفتقر منطقة الدراسة لوسائل النقل او طرق النقل التي يتم من خلالها يتم تحديد مناطق النشاط الزراعي، فمعظم الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة لا تتوفر لها وسائل نقل لا سيما المناطق الواقعة على حدود المدن، ويعود ذلك الى الإهمال المتكرر من قبل الحكومتين المحلية والمركزية، وغالبا ما يعاني المزارعين من مشكلة طرق النقل بسبب بعدها عن مناطقهم الزراعية، وهذا الامر له انعكاسات سلبية على الواقع الزراعي، فمن ناحية يؤدي الى استفراغ النشاط الزراعي من ممارسيه، ومن ناحية أخرى يسبب زيادة في كلفة النقل مما يؤدي الى اتلاف المحصول وبالتالي يخلق مشكلة زراعية لدى المواطنين.

**٥ـ التسويق:** يعرف التسويق الزراعي بأنه كل مجهود يدخل منافع اقتصادية للمزارع، والتي تنتج من خلال إيصال السلع الزراعية إلى المستهلك بأقل التكاليف والفعاليات الاقتصادية والتي تعكس تأثيراتها على سعر السلعة الزراعية في السوق خلال عملية العرض، لذا فإن عملية التسويق الزراعي تشمل كل الفعاليات الاقتصادية التي تأتي بعد عملية الإنتاج متمثلةً بالتجهيز والتوضيب والتنظيف ومن ثم التعبئة والنقل إلى مراكز البيع، ويعد التسويق من الأنشطة الاقتصادية الفعالة في كثير من دول العالم، وتصل أهميتهِ بحيث تعادل أهمية الإنتاج الزراعي من خلال تحقيقه مقدار الربحية الاقتصادية لكل مشروع

اقتصادي زراعي، أذ كلما كانت تكاليف التسويق منخفضة كلما كانت الربحية بالنسبةِ للفلاح أكثر، وهذا يؤدي إلى تحقيق الهدف الاقتصادي من الإنتاج الزراعي، وللتسويق دور هام في تحديد كمية الإنتاج ونوعه[٦]، فبعض المحاصيل غير المرنة تحتاج الى أسواق قريبة تفادياً لمشكلة النقل مثل الخضروات والفاكهة، ولكن نتيجة التطورات في العملية التسويقية أمكن من نقل الإنتاج من مناطق يفيض فيها الإنتاج الى مناطق يزداد فيها الطلب على هذا النوع من الإنتاج، وبذلك لم يعد الإنتاج قاصراً على الأسواق المحلية وانما الوصول للأسواق العالمية، ولذلك ازداد السوق اتساعاً وحاجة المناطق الشعبية والكبرى التي تعد أكبر مستهلك للفاكهة والخضروات تؤدي الى تركيز زراعة هذه المحاصيل قرب مناطق الاستهلاك، باعتبارها سلعا غير مرنة لا تتحمل النقل لمسافات طويلة دون الاستعانة بوسائل التبريد التي ترفع تكلفة الإنتاج، كما أنَّ الحاجة المتزايدة للمنسوجات القطنية أو المطاط أو السكر، تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه المحاصيل في المناطق الصالحة لإنتاجها في منطقة الدراسة، وزيادة الطلب على الحبوب الغذائية في الوقت الحاضر، أدى إلى مسارعة الكثير من الدول ومن ضمنها العراق ومنطقة الدراسة، إلى استصلاح الأراضي والعمل على زيادة الإنتاج سواء على المستوى الافقي بزيادة الرقعة الزراعية أو الراسي بزيادة إنتاجية الأرض، فإنتاج السلع الزراعية يتوقف على مدى الطلب عليها، ويتحكم العرض والطلب في سعر السلعة، ويؤدي أي تغير يطرأ على العرض والطلب إلى تغير في السعر، وبالتالي يؤثر في الإنتاج الزراعي.

تعاني منطقة الدراسة من مشكلة التسويق الزراعي كون معظم نشاطها الزراعي يختزل الى الاستهلاك المحلي، وهذا ما يسبب في زيادة العرض وبالتالي قلة السعر، اذ لا توجد في منطقة الدراسة سياسة تسويقية للمنتوجات الزراعية وذلك لعدة أسباب: الأول هو طبيعة المحاصيل المزروعة والتي تلائم بشكل كبير مع المتطلبات الداخلية، فضلا عن نقص هذه المحاصيل في المحافظات الأخرى، وثانيا وجود منافس قوي في جودة ونوعية وأسعار هذه المحاصيل الزراعية في الدول المجاورة، وثالثا عدم وجود استراتيجية تسويقية معدة من قبل الحكومة والفلاح على حد سواء، وهذه الأسباب جميعها أدت الى التركيز على زراعة أنماط محددة من المحاصيل وعدم الاكتراث للتسويق الخارجي وبالتالي اختصار المحاصيل الزراعية المنتجة على الاستهلاك المحلي فقط.

**ثانياً: العوامل الاجتماعية**

يظهر تأثير العوامل الاجتماعية من خلال الموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد الاجتماعية الى تفضيل سكان المنطقة طعاماً معيناً على بعض الأنواع الأخرى، مما يجعل أبناء المنطقة يميلون إلى زراعة ذلك المحصول ويتوسعون بزراعته على حساب الانواع الأخرى، وبذلك تتكون بعض العادات والتقاليد

الاجتماعية التي يتوارثها سكان تلك المنطقة ويجعلهم يتمسكون بها ويعتزون بزراعة ذلك المحصول أو القيام بذلك النوع من العمل الزراعي[٧]، فمثلاً زراعة الشلب في أغلب أقضية ونواحي منطقة الدراسة جعلتهم ينظرون إلى مهنتهم بفخر واعتزاز ويقبلون على زراعة هذا المحصول أكثر من غيره، فزادت المساحات المزروعة منه وهم بنفس الوقت ينظرون نظرة تعجب لمن يمارس زراعة محصول غير متعارف عليهِ بينهم.

تؤثر العوامل الاجتماعية بجوانبها المختلفة على الإنتاج الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث ينتج عنها مجموعة قيم واتجاهات في الإنتاج والاستهلاك الزراعي، فعدد السكان وكثافتهم قد تؤثر في إنتاج محصول معين إذا كانت الأوضاع الطبيعية تسمح بذلك كما هو زراعة الشلب في اغلب أماكن منطقة الدراسة حيث تسمح زراعته بتوفير العمل والغذاء، ويعاني الفلاح من مشكلات عديدة تقف عائقاً في وجه تقدم الزراعة وتطورها في منطقة الدراسة، كالفقر والحالة الصحية السيئة وكثرة الامراض وسوء التغذية وانتشار الامية وتخلف التعليم والطرق التقليدية السائدة في الزراعة منذ وقت طويل وضعف الطموح والقدرة على المخاطر واتخاذ القرارات والعادات والقيود الاجتماعية والبطالة، ولذا يمكن إجمال العوامل الاجتماعية المؤثرة في الإنتاج الزراعي هي:

**١ـ الحالة الثقافية والصحية:** أن الحالة الثقافية المتقدمة للفلاح تسمح له بمتابعة ما هو جديد في مجال الزراعة والاطلاع على الابحاث والنشرات الزراعية ووسائل الاعلام المختلفة، وتهتم الدول برفع مستوى الخبرات الزراعية عن طريق ارسال البعثات العلمية والاهتمام بالأبحاث الزراعية، ونتيجة للتقدم العلمي والتقني في مجال الهندسة الوراثية تمكن الانسان من استنباط انواع جديدة من المحاصيل الزراعية المختلفة ذات انتاج كبير ومبكره النضج ومقاومه لبعض الامراض والجفاف وتمكنه من خلال التهجين واستنباط سلالات حيوانية ذات انتاج كبير [٨].

يعاني الفلاح في منطقة الدراسة من مشاكل في الثقافة الزراعية نتيجة الإهمال الحكومي في التعليم الزراعي، وقد انعكس ذلك على إهمال الفلاح لنفسهِ في الجوانب الثقافية والصحية، ولم يعد لهذان العاملان موضع اهميه لديه بل المهم في الكيفية التي من خلالها تتم زراعة الأراضي واستحصال الوارد المادي منها، وهذا ما تسبب في زيادة استخدام الأسمدة الكيميائية للحد الذي أضر بالتربة وبالنبات، وايضاً استخدام المياه بطريقة الرش، مما تسبب في تغدق وانغمار التربة بالمياه، وهذا الأمر أوجد تكدس ملح الصوديوم على التربة وغيرها من الظواهر المضرة بالنبات والتربة، أذ تظهر هذه المشاكل بشكل واضح جداً في مناطق واسعة من منطقة الدراسة، اذا ما قلنا جميع أراضي منطقة الدراسة.

**٢ـ العادات والتقاليد:** لقد تعوّد الفلاح في الدول النامية ومن ضمنها العراق على زراعة محاصيل معينه متبعا الطرق التقليدية القديمة، خوفا من المخاطرة في زراعه محاصيل جديدة، بسبب الضعف المادي وعدم توفر البديل في حال فشل محصولهِ [٩]، كذلك ومن غير السهل تغيير العادات الغذائية عند المجتمع بسبب تجذر تلك القيم الغذائية في ممارستها، وخاصة ان منطقة الدراسة هي من المناطق التي تعتبر العادات الغذائية فيها غير قابلة للتغيير، فمثلا لا يمكن ان تخلو المائدة من وجود الرز والقمح، ولهذا فأن أكثر نوعين يتم زراعتها في منطقة الدراسة هما هذين المحصولين، كذلك ان معظم المزارعين هم من أولئك الذين لهم عادات غذائية مماثلة في المدينة.

تعد العادات والتقاليد الاجتماعية وخاصه الموروثة والمتأصلة في المجتمع الزراعي العراقي من العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، ويكون تأثيرها سلبياً عندما تكون غير صحيحة في النشاط الزراعي، وتشمل هذه الممارسات الخاطئة في طرق الري والحراثة واستعمال المكينة الزراعية، أذ لا يزال الكثير من المزارعين في منطقة الدراسة يستعملون طريقه الري السيحي والغمر في الاراضي الزراعية، وهذه الاساليب تدمر التربة وتدهورها وتسبب لها مشاكل كثيره، منها تقلل من انتاجيتها العليا، وهذا المعتقد يوحي للمزارع في منطقة الدراسة أن الري الكثير للنبات واشباع التربة بالمياه يعطي انتاجاً اكبر، فضلا عن الحراثة العميقة للتربة، سوف تثبت النباتات فيه، ولكن في الواقع على العكس من ذلك، اذ تؤدي هذه العادات الغير صحيحة الى تعرض الترب الى عمليات الانجراف ومن ثم تقل فيه المواد العضوية وتقل خصوبتها وتكون ذات صلاحيه محدودة للإنتاج الزراعي، ولذا نجد الكثير من المناطق الزراعية في منطقة الدراسة قد أصبحت غير صالحة للنشاط الزراعي بسبب سوء استخدامها في الإنتاج الزراعي[١٠].

وعليه فأن العادات والتقاليد المتبعة في المنظومة الزراعية في منطقة الدراسة خاضعة للتغيير في حال أن كان هناك أساليب ارشادية تعليمية للمزارعين، وهذه الأساليب لا تحقق غايتها بالندوات أو الورشات الوقتية التي تقيمها بعض المديريات، بل تحتاج إلى تشريع قانوني ومراقبة من الجهات التنفيذية لتلك التشريعات، وتوزيع الكراسات التعليمية على الفلاحين التي تبين مدى خطورة الاستمرارية بهذا الطريقة من الزراعة، وتأثيرها على الفلاح نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه، مع منح بعض الحوافز المادية والمعنوية للمزارعين الذين يتبعون الأساليب الجديدة في النشاط والقطاع الزراعي.

**٣ـ حيازة الارض الزراعية:** تعرف الحيازة الزراعية بأنها عملية وضع الايدي على الارض وممارسة سلطة فعلية عليها من الحائز بصفة مالك وصاحب حق فيها، أيَّ أنها لا تقتصر على وضع اليد على الارض وانما تشمل مجموعة العلاقات الاجتماعية بين الافراد والتي تحددها النظم الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية، فضلاً عن حقوق الافراد المختلفة في استعمال الارض وطرق استغلالها وكيفية توزيع

المحاصيل الزراعية، وهي بذلك تختلف عن الملكية التي تعطي للمالك تصرفاً تاماً ومطبقاً يتضمن حق الاستغلال والتصرف، ويتضح اهميتها باعتبارها الوسط أو المجال الذي تتحرك فيه جميع العمليات الزراعية بمراحلها كافة وتحديدها لنوع المحصول ومتطلبات زراعته، لذلك يتواقف حسن استثمار الانسان للموارد على طبيعة علاقته به، والتي تتركها تلك العلاقة في نفسه من تحفيز على العمل(١١).

تؤثر مساحة الحيازات الزراعية على خصائص الانتاج والمساحات الكبيرة، والتي غالباً ما يكون الإنتاج هو التخصص في زراعة محصول واحد كالقمح او الشعير او الرز، ويكون غاية الانتاج هو تجاري، في حين تكون الحيازات ذات المساحات الصغيرة غالباً ما تزرع عدد من المحاصيل الزراعية ويكون الهدف من الانتاج هو للاستهلاك الذاتي (١٢)، وهذا الأخير هو الشائع بل هو غاية النشاط الزراعي في منطقة الدراسة، أمَّا مقادير الانتاج فترفع انتاجية الوحدة المساحية على عكس من الحيازات الواسعة. وللحيازة الزراعية في منطقة الدراسة آثار اخرى على النشاط الزراعي كأثرها على التربة وراس المال ونوع الاستثمار ونوعية النمط الزراعي، فكلما صغرت حجم الحيازة الزراعية كلما زاد الاستثمار على التربة واصبح الاستثمار الزراعي فيها كثيف وزاد استخدام المخصبات الكيمياوية لمحاولة رفع الإنتاج، وتتباين القوى العاملة حسب حجم الحيازات في منطقة الدراسة حينما تصغر حجم الحيازات يقوم الفلاح هو بنفسه وعائلته باستثمار الارض ولا يحتاج فيها إلى عمالة مؤجرة، في حين عندما تتسع حجم المزرعة يعجز مالكها عن تلبية متطلبات الانتاج من العمل، ويعمد إلى الاستعانة بالأجراء وهذه العمالة المؤجرة لها صورتين رئيسيتين(١٣)، الاولى يتقاضى منها المزارع اجراً محدداً ويعرف مثل هؤلاء عادة بالعمال المزارعين، والنوع الاخر من الاجراء المزارعين لا يتقاضى اجراً معلوماً وانما يحصل على حصة معلومة من الانتاج وهو نظام العلاقات الاجتماعية التي تشيع في معظم المناطق الزراعية في العالم ويعرف بنظام المحاصصة. وتختلف استخدام القوى اليدوية والقوى العاملة حسب احجام الحيازات، فالحيازات الصغيرة غالباً ما تستخدم البذار باليد وتستعمل المنجل كألة يدوية في الحصاد، وتستخدم آلة حراثة قديمة أو مؤجرة من كبار الملاكين مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض انتاجية الدونم الواحد وتخلف الانتاج الزراعي، على العكس من الحيازات ذات المساحات الكبيرة فانه كلما كبرت المساحة زادت استخدام الآلات المدنية والاساليب العالمية المتطورة كآلات المحراث وآلة الحصاد (الحاصدات) والساحبات.

**ثالثاً: العوامل السياسية**

تؤثر الظروف السياسية العالمية والمحلية في الإنتاج الزراعي تأثيراً كبيراً، ففي الفترات التي تضعف قدرة الدولة في السيطرة على علاقاتها الخارجية وأوضاعها الداخلية، يكون الإنتاج الزراعي وما يلحقه من منشأة هو الضحية في ذلك، حيث تكون بوادر تلك الضحية هو انخفاض المساحات المخصصة والكميات

منتجة من المحاصيل الزراعية، وذلك نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث في أسس الإنتاج، وتوجيه قدرات الدولة من مجهودها الزراعي نحو تطوير قدراتها العسكرية، أيَّ تخصيص ما يخصص للإنتاج الزراعي نحو الماكنة العسكرية [١٤]، وليس هذا فقط بل حتى العاملين في القطاع الزراعي يتَّم تجنيدهم في تلك الحروب كما حدث في حرب ايران والكويت وسقوط النظام البائد وسيطرة تنظيم القاعدة وداعش على أجزاء واسعة من العراق، وبالتالي يتَّم إنتاج محاصيل على حساب محاصيل أخرى، حيث إنتاج المحاصيل الزراعية التي تعتبر استراتيجية للدولة والتخلي عن بعض المحاصيل الغير ضرورية حسب وجهة نظر الدولة. فمنطقة الدراسة كانت في فترة من الفترات تزرع جميع المحاصيل الزراعية في المناطق السهلية ومناطق الهضبة، وكان إنتاجها يتَّم تصديره خارج حدودها المحلية، لكن بسبب الاحداث التي جرت في العراق بعد ثمانينيات القرن العشرين، أوقفت تلك الاحداث معظم الأنشطة الزراعية، وبدأ التوجه نحو المحاصيل ذات الحاجة الملحة، ورغم ذلك لم تستطع تلك المحاصيل من تلبية الاحتياجات المتزايدة من تلك المحاصيل الزراعية، وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي إلى الربع من المساحة المزروعة والكمية المنتجة. وعلى ضوء ذلك فقد اعتمدت الحكومة العراقية استراتيجية تعرف باسم (السياسة الزراعية) تهدف لمعالجة الاضرار التي حدثت في الإنتاج الزراعي، والتي كانت الأساس في إعادة ألق المحاصيل الزراعية المزروعة في جميع إنحاء العراق ومن ثم اقتراح المحاصيل التي من الممكن زراعتها تحت ظروف معينة، وتعرف السياسية الزراعية بأنَّها مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة، وقد ارتكزت السياسة الزراعية على مجموعة من الخطط فتحت السياسة الزراعية التي اتبعها العراق المجال امام التوسع في الإنتاج الزراعي، لا سيما منطقة الدراسة، لكن يبقى ذلك التوسع ضمن الإطار الصغير الغير ملبي للاحتياجات اليومية المتزايدة من المحاصيل الزراعية، لأن هنالك أوضاع وظروف غير خاضعة للسياسة الزراعية، كالضعف في المراقبة الإدارية لمتابعة مخرجات واستراتيجيات هذه السياسات الزراعية، وهنالك ايضاً مشاكل خارج قدرات تلك السياسة، خاصة تلك المرتبطة بالعوامل الطبيعية كالتغير المناخي والتصحر وقلة المياه، التي تتعرض لها منطقة الدراسة.

تتحكم العوامل الجغرافية في نمو وزراعة معظم المحاصيل الزراعية والتي من الممكن ان تؤدي دورها حتى في اقتراح نمو وزراعة المحاصيل الزراعية الجديدة التي نحن بصدد البحث عنها ودراستها في محافظة النجف.

**الهوامش:**

١) محمود علاية وآخرون، الأمن الغذائي في البلدان العربية، ضمن (الأمن الغذائي العربي) منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٦، ص ١٩.

٢) عبد القادر الطابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، ضمن (دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٧.

٣) نوري خليل البرازي، إبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٠.

٤) مخلف شلال مرعي، إبراهيم محمد حسون القصاب، جغرافية الزراعة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٦، ص ١٨.

٥) كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية الوطن العربي الزراعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠١٨م، ص ١٥٧.

6)Ronald R. Boyce, The Basics of Economic Geography, New York, ١٩٧٨, P.178.

٧) كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية الوطن العربي الزراعية، مصدر سابق، ص١٥٨

٨) سعيد عبد الخالق، الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٤، ١٩٩٦، ص٨٥.

٩) يعقوب سليمان، مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية (الأمن الغذائي العربي)، مطبعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

١٠) كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية الوطن العربي الزراعية، مصدر سابق، ص١٧٦

١١) خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٢١.

١٢) هادي احمد مخلف، الحيازة الزراعية في محافظه بغداد واستثماراتها، مطبعه الارشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص١٥٤

١٣) حياة كاظم عوده، عناصر ومؤثرات السياسة الزراعية، مجلة القادسية، العدد (٢) المجلد الثاني، ٢٠٠٢، ص٢٠٥.

١٤) خليل حسين، السياسات الزراعية في الدول العربية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٦، ص٨.

**قائمة المصادر:**

1- Ronald R. Boyce, The Basics of Economic Geography, New York, ١٩٧٨, P.178.

٢- حياة كاظم عوده، عناصر ومؤثرات السياسة الزراعية، مجلة القادسية، العدد (٢) المجلد الثاني، ٢٠٠٢.

٣- خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨.

٤- خليل حسين، السياسات الزراعية في الدول العربية، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٦.

٥- سعيد عبد الخالق، الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٤، ١٩٩٦.

٦- عبد القادر الطابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، ضمن (دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨.

٧- كاظم عبادي حمادي جاسم، جغرافية الوطن العربي الزراعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،٢٠١٨.

٨- محمود علاية وآخرون، الأمن الغذائي في البلدان العربية، ضمن (الأمن الغذائي العربي) منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٦.

٩- مخلف شلال مرعي، إبراهيم محمد حسون القصاب، جغرافية الزراعة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٦.

١٠-نوري خليل البرازي، إبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠.

١١-هادي احمد مخلف، الحيازة الزراعية في محافظه بغداد واستثماراتها، مطبعه الارشاد، بغداد، ١٩٧٦.

١٢-وزارة التخطيط، هيأة التخطّيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة،٢٠١٧.

١٣-وزارة الزراعة، مديرية زراعة النجف الاشرف، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩.

١٤-يعقوب سليمان، مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية (الأمن الغذائي العربي)، مطبعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦.